المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

مخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة

2020 - 2018

مخطط العمل الوطني
للحكومة المنفتحة

2020 - 2018

منهجية إعداد مخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة

انخرط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة(OGP) باعتبارها مسلسلامهيكلا لتحزيز تكريس المكتسبات المنجزة في مجالات الشفافية والمناصفة والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

ولاستيفاء شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، تم إنجاز وتنفيذ عدة مشاريع ذات صلة، لاسيما تلك المتحلقة بشفافية الميزانية، والحصول على المعلومات، والنزاهة، والمشاركة المواطنة.

ولهذا الغرض، تأسست لجنة وطنية، سنة 2012، تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية. والتي عهد إليها مهمة تشجيح الانضمام إلى المبادرة المذكورة، وتنسيق المشاريح التي تم إعدادها في هذا السياق. كما أحدثت كتابة لدى وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتنسيق وتتبح أشغال اللجنة الوطنية، واتخاذ التدابير الضرورية لمواكبة انضمام المغرب لهذه الشراكة.

واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في تفعيل وتنزيل مبادئ الحكومة المنفتحة، تم توسيح تركيبة اللجنة الوطنية، لتضم ممثلين عن الجمعيات الناشطة في المجالات ذات الصلة بالحكومة المنفتحة.

وفي السياق ذاته، تمت مباشرة المشاورات مح منظمة التحاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل تقييم شروط الإنضمام للحكومة المنفتحة، وإعداد تقرير يشمل تقييم عام للحكومة المنفتحة بالمغرب، بمشاركة خبراء من منظمة التحاون والتنمية الاقتصادية المعتمدة. وقد تناول التقرير أساسا أهمية إشراك المواطنين في السياسات العمومية، وشفافية الميزانية، والنزاهة، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقد عكفت اللجنة الوطنية على بلورة مشروع مخطط للحكومة المنفتحة قصد تفعيل مختلف التوصيات المنبثقة عن هذا التقرير وتفعيل انضمام المغرب لهذه الشراكة. ولهذا الغرض، تشكلت خمس لجان فرعية موضوعاتية تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية، وهيئات الحكامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتتولى هذه اللجان تدبير المشاريع ذات الصلة بشفافية الميزانية، والنزاهة ومكافحة الفساد، والحصول على المعلومات، والمشاورات العمومية ومشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية، والتواصل.

إضافة إلى ذلك، تشكلت لجنة تحرير مصغرة أسندت إليها مهمة تحرير وصياغة مشروع مخطط العمل في مجال الحكومة المنفتحة، وتتألف من منسقي اللجان الفرعية، وممثل عن المجتمع المدني، وكتابة الحكومة المنفتحة بالمغرب.

ولضمان انخراط المجتمع المدني في عملية صياغة مخطط العمل بدرجة أكبر، تم تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات والحلقات الدراسية بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) و الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP).

وفي هذا السياق، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع هذه المنظمة، ندوتين حول موضوعي "توسيع مشاركة المجتمع المدني في مساعي المغرب للانضمام إلى الحكومة المنفتحة"، و"دور المجتمع المدني في الحكومة المنفتحة"، بتاريخ 29 شتنبر 2015 و17 فبراير 2016 بالرباط. وقد عرف هذين اللقاءين مشاركة عدد مهم من ممثلي المجتمع المدني، وتمخض عنهما مجموعة من التوصيات تشدد على إشراك المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ مبادئ الحكومة المنفتحة.

وقد تم تقديم الصيغة الأولية لهذا المخطط، الذي شارك في صياغته ممثلون عن المجتمع المدني، خلال اجتماع اللجنة الوطنية المنعقد بتاريخ 3 نونبر 2016. وقد تميز هذا الاجتماع، باستعمال التداول عبر الفيديو (Vidéoconférence) مع خبراء من الحكومة المنفتحة ومن فرنسا وبريطانيا الذين ساهموا بملاحظاتهم وتوصياتهم في إغناء النقاش حول مشروع مخطط العمل.

كما شكلت الندوة التي نظمتها الوزارة بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في 4 أكتوبر 2017 حول موضوع "من أجل مشاركة أكثر فعالية للمواطنين في الحياة العامة"، مناسبة لعرض مشروع مخطط العمل ولإثراء وإغناء النقاش حول دور وسائل الإعلام والشباب في ضمان انفتاح الحكومة على محيطها، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة.

كما عرض السيد الوزير مشروع مخطط العمل على أنظار مجلس الحكومة المنعقد يوم 16 نونبر 2017، الذي أصدر توصية تقضي بتحيينه بشكل يتلاءم وتوجهات وأولويات البرنامج الحكومي.

وتبعا لذلك، شكل هذا المخطط موضوع نقاش ومشاورات بين أعضاء اللجنة الوطنية، ممثلو القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني، حيث تقدموا بملاحظاتهم ومقترحاتهم قصد تضمينها في النسخة الجديدة لمخطط العمل.

وفي إطار تقاسم الممارسات الدولية الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECID)، ندوة يومي 23 و24 يونيو 2018، بغية الاستفادة من التجربة الإسبانية في هذا المجال.

وبصدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018 استكمل المغرب شروط الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

في هذا الصدد، عقدت اللجنة الوطنية اجتماعا يوم 22 مارس 2018 بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بهدف المصادقة على الالتزامات المتضمنة في النسخة الجديدة لمخطط عمل الحكومة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة خلال الفترة الممتدة من غشت 2018 إلى غشت 2020.

وفي أعقاب الإعلان الرسمي عن انضمام المملكة المغربية إلى المبادرة، نظمت الوزارة عدة ورشات عمل مع وحدات التنسيق المركزية (مديرو المشاريع المكلفين بتنفيذ وتفعيل الالتزامات) بغية وضع اللمسات الأخيرة على بطاقات الالتزامات وفق النموذج المحدد من طرف المبادرة، مع التركيز على آثار كل التزام، وبرمجته، ومؤشرات تحقيقه.

وقد تم إطلاع المجتمع المدني على النسخة النهائية لمخطط العمل في 7 يوليوز 2018، خلال لقاء عقدته جمعية ترانسبرانسي المغرب (Transparency Maroc) لتمكين الأعضاء الناشطين في مجال الحكومة المنفتحة من الإدلاء بملاحظاتهم حوله. كما شكل هذا اللقاء فرصة للتباحث حول سبل تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، ودور هذا الأخير في تنفيذ وتقييم الالتزامات التي تضمنها.

وقد تم اعتماد النسخة النهائية لمخطط العمل الوطني للفترة ما بين غشت 2018 وغشت 2020 ونشرها على موقع مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بتاريخ 27 شتنبر 2018.

وفي نفس السياق، شارك وفد مغربي يتكون من ممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني في أشغال القمة العالمية للمبادرة التي انعقدت من 17 إلى 19 يوليوز 2018 بتبيليسي بجورجيا، بغية الاطلاع والإلمام بالممارسات الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة بصورة عامة، وفي مجال تحزيز دور المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم التزامات الشراكة بصورة خاصة.

ولضمان فعالية وديمومة سيرورة مبادرة الحكومة المنفتحة بالمغرب وفق مقاربة تشاركية، تم إحداث نظام حكامة مشكل من ثلاث بنيات :

- **لجنة الإشراف:** تتكون من تمثيلية مختلطة ومتوازنة بين القطاع العام والمجتمع المدني، يتمثل دورها في وضع التوجهات الاستراتيجية للحكومة المنفتحة بالمغرب وتعبئة الفاعلين المعنيين؛

- **لجنة التنفيذ:** تتكون من رؤساء المشاريع المندرجة في إطار الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة. ويتجلى دورها في تنفيذ التزامات المغرب وإعداد التقارير المرحلية حول تقدم إنجاز هذه الخطة؛

- **منتدى منظمات المجتمع المدني:** وهو فضاء للاقتراح والتواصل والتحسيس، سيفتح في وجه كل منظمات المجتمع المدني المهتمة بمواضيع مبادرة الحكومة المنفتحة.

التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة

الحصول على المعلومات

الالتزام

1. تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات؛
2. تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية؛
3. إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتكوين الموظفين في مجال تدبيره؛
4. تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها؛
5. إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة)؛
6. إحداث بوابة خاصة بالشفافية؛

النزاهة ومكافحة الفساد

الالتزام

7. إحداث بوابة خاصة بالنزاهة؛
8. وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية؛
9. تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية؛
10. تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها؛

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

شفافية الميزانية

الالتزام

11

دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية؛

12

تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء؛

13

إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة"؛

المشاركة المواطنة

الالتزام

14

تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي؛

15

إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة؛

16

تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية؛

17

تسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني للمجال السمعي البصري؛

التواصل والتحسيس حول ورش الحكومة المنفتحة

الالتزام

18

التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة، والتقدم المحرز في هذا المجال

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

الحصول على المعلومات

1 الالتزام

تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات

دجنبر 2018 - **دجنبر** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

يعتبر الحق في الولوج للمعلومة أحد أهم أسس بناء الحكومة المنفتحة وقد قامت المملكة المغربية بإصدار القانون13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية في12 مارس 2018 و سيدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من مارس 2019.

ولتفعيل هذا الحق، أضحى من الضروري تحسيس المواطنين بأهمية القانون والتعريف بمقتضياته ومساطر تطبيقه مما يستوجب اعتماد استراتيجية تواصل فعالة بهدف الوصول إلى مختلف الشرائح المستهدفة.

ماهية الالتزام

يتعلق هذا الالتزام بما يلي:

- وضع مخطط تواصل حول قانون الحق في الحصول على المعلومات؛
- تطوير المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات؛
- تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات؛
- إنتاج وسائط تواصلية للتعريف بهذا الحق والتحسيس به انطلاقا من المحتوى الإخباري المتوفر. وذلك بمختلف اللغات المتداولة؛
- نشر وتعميم الوسائط التواصلية وفقا لمخطط التواصل عبر القنوات المناسبة.

يساهم الالتزام في:

- تحسين مستوى المعرفة العامة بالحق في الحصول على المعلومات وكيفية ممارسته؛
- ضمان تفاعل إيجابي من طرف الموظفين بشأن طلبات المعلومات والنشر الاستباقي؛
- ضمان الممارسة الفعلية للحق في الحصول على المعلومات.

يتم تقييم تنفيذ هذا الالتزام على أساس المؤشرات التالية

- عدد الوسائط التواصلية التي تم إنتاجها؛
- نسبة تنفيذ وتفعيل المخطط التواصلي؛
- عدد طلبات الحصول على المعلومات.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يمكن إنتاج الوسائط التواصلية وتنظيم الحملات التحسيسية والتوعوية حول الحق في الحصول على المعلومات المرتفقين من معرفة حقوقهم من حيث طبيعة المعلومات، والهيئات والمؤسسات المعنية، وإجراءات الحصول على المعلومات، والإجراءات المتعلقة بالطعون.

إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يساهم هذا الالتزام بشكل إيجابي في تعزيز الشفافية، والمحاسبة والمشاركة المواطنة.

أهم الأنشطة

دجنبر 2018 - **يناير** 2019

بلورة مخطط تواصلي للتعريف بقانون الحق في الحصول على المعلومات

يناير 2019 - **يونيو** 2019

إعداد المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات

يونيو 2019 - **يونيو** 2019

تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات ذات الصلة

يوليوز 2019 - **شتنبر** 2019

إنتاج وسائط تواصلية، متعددة اللغات، للتعريف بهذا الحق والتحسيس به انطلاقا من المحتوى الإخباري المتوفر

شتنبر 2019 - **دجنبر** 2019

نشر الوسائط التواصلية عبر القنوات المناسبة

شتنبر 2019 - **دجنبر** 2019

تنظيم لقاءات على المستوى المركزي، والجهوي، والمحلي

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد مورادي حاتم
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	h.mouradi@mmsp.gov.ma +0212 5 37 67 99 61

المتدخلون	الجهات الحكومية
	منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE)

2

الالتزام

تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية

يناير 2019 - **يونيو** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

ينص قانون الحق في الحصول على المعلومات في مادته 13 على تحيين الأشخاص المكلفين بتلقي ودراسة طلبات المعلومات وتوفير المعلومات المطلوبة، وكذا تقديم المساعدة اللازمة لطالبي المعلومات.

غير أن الهيئات والمؤسسات المعنية لا تتوفر لحد الآن على مخاطبين مكلفين بالمعلومات طبقا لمقتضيات قانون الحق في الحصول على المعلومات.

غياب هؤلاء المخاطبين يحول دون التطبيق السليم لهذا القانون والممارسة الفعالة للحق في الحصول على المعلومات، حيث تبقى طلبات الحصول على المعلومات في غالب الأحيان دون رد.

ماهية الالتزام

يتعلق هذا الالتزام ب:

- تحديد معايير تحيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم، وتحديد عددهم حسب حجم كل مؤسسة أو هيئة معنية؛
- إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات؛
- إعداد المادة التربوية للتكوين؛
- إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية إلى تحيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم؛
- إنجاز برنامج للتكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تحيينهم.

سيساهم الالتزام في:

- ضمان التدبير الأمثل لطلبات الحصول على المعلومات الواردة من العموم.
- ضمان التزام المؤسسات والهيئات المعنية بالرد على الطلبات الواردة من العموم.
- تفعيل مسطرة الحق في الحصول على المعلومات.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

إن تحيين وتكوين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم سيمكن المؤسسات والهيئات المعنية من التفاعل مع طالبي المعلومات من خلال تحديد مخاطبين معروفين ومؤطرين جيدا للاستجابة لطالبي المعلومات. وبالتالي ضمان تفعيل قانون حق الوصول إلى المعلومات.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

إن تطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومات والتحقق من مدى انعكاساته الإيجابية على حياة المواطن رهين بتحيين الأشخاص المكلفين ونوابهم. ويسهر المكلف بالمعلومات على استقبال طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة - إذا كانت المعلومات لا تدخل في نطاق الاستثناءات -وتقديم المساعدة الضرورية لطالبي الحصول على المعلومات في تحرير طلباتهم عند الاقتضاء، مما سيمكن من تحسين ولوج المواطن إلى المعلومات.

أهم الأنشطة

يناير 2019 - مارس 2019

تحديد معايير تحيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم

يناير 2019 - مارس 2019

إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات

يناير 2019 - مارس 2019

إعداد المادة التربوية للتكوين

يناير 2019 - مارس 2019

إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية إلى تحيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم

يونيو 2019 - يونيو 2019

إنجاز برنامج للتكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تحيينهم

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد مورادي حاتم
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	h.mouradi@mmsp.gov.ma +212 5 37 67 99 61

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الإدارات العمومية
- المؤسسات العمومية
- كل شخص معنوي خاضع للقانون العام

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- الجمعيات
- المنظمات الغير حكومية

3

الالتزام

إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتدريب الموظفين في مجال تدبيره

غشت 2018 - **يونيو** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

مؤسسة أرشيف المغرب

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

تنص المادة الخامسة (5) من القانون رقم 69.99 الصادر في 30 نونبر 2007 والمتعلق بالأرشيف على أنه " يجب على الأشخاص والهيئات والمؤسسات المشار إليها في المادة 3 من هذا القانون أن تقوم بتعاون مع " أرشيف المغرب " بإعداد وتنفيذ برنامج لتدبير أرشيفها العادي والأرشيف الوسيط. ويحدد هذا البرنامج الهياكل والوسائل والإجراءات التي تمكن من تدبير الوثائق من يوم إحداثها إلى تاريخ تصنيفها النهائي في مصلحة أرشيف عامة أو تاريخ اتلافها.

"ولهذه الغاية، تحدث لدى إدارات الدولة لجنة للأرشيف وبنية إدارية مكلفة به" (المادة الأولى من المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 4 نونبر 2015 والقاضي بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي).
غير أنه وبعد دراسة أجرتها مؤسسة أرشيف المغرب حول "وضعية الأرشيف والممارسات المتعلقة بالأرشيف بالإدارات المركزية"، تبين أن أغلبية الإدارات العمومية تفتقر إلى وحدات تتولى مهمة تدبير مجموع التراث الوثائقي الذي تتوفر عليه. فمن أصل أربع وأربعين (44) قطاعا وزاريا، يتوفر ثمانية عشرة (18) فقط على وحدات إدارية مكلفة بتدبير وصيانة الرصيد الوثائقي. ومع ذلك، لا تتوفر هذه القطاعات على هيئات حكامة في هذا المجال، لاسيما اللجان المكلفة بالتخطيط والتتبع. إذ تنحصر مهام الوحدات الإدارية المكلفة بالأرشيف في تدبير مجموع الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة المعنية (ملفات الموظفين، والملفات المتعلقة بالحسابات والشؤون المالية وغيرها).

يطرح غياب وحدات إدارية تختص في تدبير الأرشيف مشاكل عويصة في مجال صيانة وتدبير الأرشيف، وتمكين العموم من الاطلاع عليه، فضلا عن عجز الإدارات عن الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات في آجال معقولة. ما ينعكس سلبا على تكريس مبادئ الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المواطنة في الحياة العامة.

ماهية الالتزام:

- بالنسبة للقطاعات الوزارية الثمانية عشر (18): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، ووضع هذه الهياكل الإدارية تحت السلطة المباشرة للكتاب العامين، وإحداث وحدات لتدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية، والعمل على تلاؤم مهامها مع تلك المنصوص عليها في المادة الخامسة (5) المشار إليها أعلاه؛

- بالنسبة للقطاعات الوزارية الثمانية عشر (١٨): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، ووضع هذه الهياكل الإدارية تحت السلطة المباشرة للكتاب العامين، وإحداث وحدات لتدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية، والعمل على تلاؤم مهامها مع تلك المنصوص عليها في المادة الخامسة (٥) المشار إليها أعلاه؛

- بالنسبة للقطاعات الوزارية الأخرى التي لا تتوفر على هياكل قائمة والبالغ عددها ست وعشرون (٢٦): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، وإحداث هياكل إدارية تخضع بشكل مباشر لسلطة الكتاب العامين، وإحداث وحدات تتولى تدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية؛

- تكوين المسؤولين عن تدبير الوحدات والهياكل المختصة في الأرشيف داخل القطاعات الوزارية، وتأهيلهم لنقل الخبرات والمعارف المكتسبة خلال التكوين إلى زملائهم المكلفين بتدبير المعلومات والرصيد الوثائقي للإدارة المعنية. وستساهم هذه الخطوة في التطبيق السليم والملائم للقواعد والمساطر المتعلقة بتدبير الأرشيف الحادي والوسيط، كما هو محدد في الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يمكن هذا الالتزام من توفير وحدات إدارية عملية وموارد بشرية كفؤة مؤهلة وذات مهارات عالية في مجال الأرشيف وتدبير المعلومات داخل الإدارة العمومية، وذلك طبقا للمعايير المهنية والممارسات الجيدة ذات الصلة. كما أن تدبير المعلومات الموجودة بحوزة الإدارات العمومية على هذا النحو سيسهم في الرفع من ولوجيتها، سواء أن تم ذلك بشكل عفوي أو بناء على طلبات المواطنين.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يعتبر تنظيم عملية تدبير الأرشيف بإدارات الدولة ومأسستها مدخلا أساسيا لتفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات. إن حصول المواطن على المعلومات سيمكنه من معرفة القرارات والمشاريع المتعلقة بتدبير الشأن العام، مما يؤهله للمشاركة في التدبير العمومي، ومحاسبة المسؤولين العمومين، وتتبع المشاريع العمومية الجارية. من هذا المنطلق، يعتبر تدبير الأرشيف بشكل فعال وعقلاني شرطا أساسيا لتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

معلومات إضافية

يندرج هذا الالتزام ضمن الاستراتيجية الوطنية للأرشيف. ويروم المخطط الوطني المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021 دعم وتعزيز هذه الاستراتيجية عبر سلسلة من التدابير تهم الجوانب التشريعية والمؤسساتية، والتواصل والتحسيس، وبناء قدرات الأطراف المعنية (المحور الفرعي الخامس المتعلق بحفظ وصيانة الأرشيف، والمحور الرابع المرتبط بالإطار القانوني والمؤسساتي).

تتمثل أهداف المخطط المذكور أعلاه فيما يلي:

الهدف العام: تعزيز تفعيل الاستراتيجية الوطنية للأرشيف

الأهداف الفرعية:

- تفعيل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأرشيف؛
- ٠ ترسيخ ثقافة تدبير الأرشيف في القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز عملية تنظيم وصيانة الأرشيف وتثمينه؛
- ترسيخ ثقافة تدبير الأرشيف داخل المجتمع من أجل حفظ الذاكرة الوطنية.

وتندرج عملية تنظيم الأرشيف ومأسسته وتدبيره، وتعزيز قدرات الموظفين والإدارات العمومية في هذا الشأن، ضمن سياسة وطنية تروم تكريس مسلسل الإصلاحات السياسية الجارية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية.

تشخيص عام لوضعية الأرشيف (دراسة الحالة الراهنة للأرشيف والممارسات المرتبطة به على مستوى الإدارات المركزية)

يناير 2015 - دجنبر 2015

جمع البيانات

يناير 2016 - مارس 2016

جرد مختلف الوسائط المستعملة لجمع البيانات (استبيانات، مقابلات، تقارير أنجزت في عين المكان)

أبريل 2016 - دجنبر 2017

صياغة ونشر التقرير النهائي

وضع وتنفيذ المخطط العملي

غشت 2018 - شتنبر 2018

احتساب نسبة هيكلة تدبير الأرشيف على مستوى القطاعات الوزارية

شتنبر 2018 - أكتوبر 2018

تصنيف القطاعات الوزارية حسب فئتين (الفئة الأولى: التأهيل (18 قطاعا وزاريا). الفئة الثانية: إحداث وحدات الأرشيف (26 قطاعا وزاريا)

نونبر 2018 - دجنبر 2018

التحضير للدورات التكوينية (توفير المشرفين على التكوين واللوجستيك والموارد المالية، وتحديد الفئة المستهدفة)

هيكلة تدبير الأرشيف

يناير 2019 - **فبراير** 2019

توفير الدعم التقني اللازم للفئة الأولى من القطاعات الوزارية لتحسين برامج تدبير الأرشيف، لاسيما من خلال إعادة هيكلة الوحدات الإدارية المكلفة بتدبير الأرشيف وتشكيل لجان الأرشيف

يناير 2019 - **فبراير** 2019

توفير الدعم التقني لفائدة الفئة الثانية من القطاعات الوزارية لإعداد برامج تدبير الأرشيف، لاسيما إحداث هياكل ولجان الأرشيف

إعداد مخطط التكوين

مارس 2019 - **أبريل** 2019

تحديد المستفيدين من التكوين

يونيو 2019 - **شتنبر** 2019

إعداد برنامج التكوين

شتنبر 2019 - **أكتوبر** 2019

تحديد المشرفين على التكوين

تنفيذ مخطط التكوين

يناير 2020

المجموعة الأولى: إحدى عشر (١١) مستفيدا

فبراير 2020

المجموعة الثانية: إحدى عشر (١١) مستفيدا

مارس 2020

المجموعة الثالثة: إحدى عشر (١١) مستفيدا

أبريل 2020

المجموعة الرابعة: إحدى عشر (١١) مستفيدا

ماي 2020 - **يونيو** 2020

تقييم التكوين

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة هدى بويهي
الصفة والمؤسسة	رئيسة مصلحة أرشيف الإدارات المركزية- مؤسسة أرشيف المغرب
البريد الإلكتروني والهاتف	Archives.publiques@archivesdumaroc.ma + 212 5 37 77 66 85

المتدخلون

الجهات الحكومية

- القطاعات الوزارية؛
- مندوبيات سامية؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- مكاتب التكوين،
- مدرسة علوم الإعلام،
- الجمعية الوطنية للإعلاميين.

4

الالتزام

تعزيز نشر البيانات المفتوحة وإعادة استعمالها

غشت 2018 - غشت 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

ينص القانون رقم ١٣.٣١ المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على ضرورة النشر الاستباقي للمعلومات (البيانات) وقد كان المغرب سباقا في إحداث بوابة رقمية لتبادل البيانات المفتوحة (data.gov.ma) منذ سنة ٢٠١١. إلا أن استخدام هذه البوابة يظل جد محدود، وذلك راجع بالأساس إلى:

- عدد المؤسسات المنخرطة لتقاسم المعلومات مع العموم؛
- حجم البيانات المنشورة والمتاحة للعموم؛
- إعادة استعمال هذه البيانات من طرف مختلف الفاعلين.

ماهية الالتزام:

يشمل هذا الالتزام الإجراءات التالية:

- وضع استراتيجية وطنية خاصة بالبيانات؛
- وضع حكامة خاصة بالبيانات المفتوحة، من أجل تنسيق محكم لسياسة الانفتاح وتبادل البيانات الحمومية وإعادة استعمالها، بشراكة مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- إحداث بنية تنظيمية على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات الحمومية والجماعات الترابية تسهر على انتقاء وجمع وتصنيف البيانات، والتحقق من صحتها، قبل إتاحتها للعموم، طبقا للنصوص الجاري بها العمل؛
- إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات المفتوحةومعالجتها ونشرها وتحيينها؛
- تكوين الموظفين المكلفين بتدبير البيانات داخل الإدارات والمؤسسات الحمومية حول المساطر المتعلقة بجمع البيانات المفتوحة ومعالجتها ونشرها وتحيينها؛
- تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية لتعريف الفئات المستهدفة (الإدارات والمواطنون والمقاولات والباحثون والسياح والمستثمرون والمجتمع المدني وغيرهم) بأهمية وفوائد نشر البيانات المفتوحة وإعادة استعمالها.

يتم تقييم تنفيذ هذا الالتزام بناء على المؤشرات التالية:

- عدد المؤسسات المنخرطة في استراتيجية البيانات المفتوحة (زيادة عدد المؤسسات بنسبة ١٥٠٪: مضاعفة العدد من ١٦ إلى ٣٢ مؤسسة)؛
- عدد مجموعات البيانات المنشورة على البوابة الرقمية data.gov.ma (زيادة عدد مجموعات البيانات بنسبة ١٥٠٪: مضاعفة العدد من ١٣٦ إلى ٣٠٠ قاعدة)؛
- عدد مبادرات إعادة استعمال البيانات المفتوحة: بلوغ ٢٥ مبادرة.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يشكل وضع نظام حكامة البيانات المفتوحة وتحزيز نشرها وإعادة استعمالها رافعة أساسية لتحزيز النشر الاستباقي للبيانات المفتوحة، كما هو منصوص عليه في قانون الحق في الحصول على المعلومة.

إلى أي يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يمكن تحسين تدبير البيانات المفتوحة في

- تحزيز الشفافية من خلال النشر الاستباقي للبيانات كما هو منصوص عليها في قانون الحق في الحصول على المعلومة؛
- تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة على نحو أمثل من خلال تيسير التقييم الواقعي لأداء الإدارة؛
- مشاركة المواطنين في تحزيز ثقافة إعادة استعمال البيانات المفتوحة وطلب الحصول على المعلومات.

وضع وتنفيذ المخطط العملي

أكتوبر 2018 - **دجنبر** 2018

دراسات مقارنة حول استراتيجيات البيانات

دجنبر 2018 - **أبريل** 2019

تقييم وضعية البيانات المفتوحة في المغرب

ماي 2019 - **أكتوبر** 2019

إعداد استراتيجية البيانات المفتوحة والإطار القانوني المتعلق بها

نونبر 2019 - **يناير** 2020

وضع حكامة خاصة بالبيانات المفتوحة

يناير 2020 - **يونيو** 2020

إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات المفتوحة ومعالجتها ونشرها وتحيينها

فبراير 2020 - **مارس** 2020

تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية لتعريف الفئات المستهدفة بأهمية وفوائد نشر البيانات المفتوحة وإعادة استعمالها.

تكوين الإدارات على النشر الاستباقي للبيانات المفتوحة

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة سامية شكري
الصفة والمؤسسة	مديرة نظم المعلومات- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	s.chakri@mmsp.gov.ma +212 5 35 67 99 87

المتدخلون

الجهات الحكومية

- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومي الأخرى.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- جمعيات تهتم بالشفافية؛
- جمعيات ناشطة في مجال الرقمنة؛
- جامعات ومراكز أبحاث؛
- جمعيات دولية ناشطة في مجال البيانات المفتوحة وتعزيزها.

5

الالتزام

إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة)

يوليوز 2018 - **دجنبر** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

يطرح تداول المعلومات والولوج إليها في مجال البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد الجهوي عددا من المشاكل، من بينها:

- عدم مأسسة الشبكات المكلفة بتبادل المعلومات والبيانات على الصعيد الجهوي؛
- وغياب أرضية دينامية على الصعيد الجهوي لتبادل المعلومات والبيانات في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

تعرقل هذه المعيقات الجهود المبذولة على المستوى الجهوي لإعداد سياسات عمومية ترقى إلى تطلعات المواطن.

ماهية الالتزام:

تكمن الأهداف المتوخاة من وضع هذا الالتزام في النهوض بالعمل الذي تقوم به المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز ديناميتها في مجال تدبير المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة، وتبادلها مع الشركاء وعموم المواطنين. وفي هذا الصدد، عملت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة على فتح ورش كبير يهدف إلى توفير نظام معلومات جهوي في مجال البيئة والتنمية المستدامة على مستوى كل جهات المملكة.

يظل تنفيذ هذا الالتزام رهينا باتخاذ التدابير التالية:

- إحداث منصة إلكترونية لتدبير وتبادل البيانات والمعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وتعميمها على جميع جهات المملكة؛
- تعبئة أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال جمع ودمج هذه البيانات والمعطيات؛
- تنظيم دورات تكوينية ومواكبة الشركاء على المستوى الجهوي لإغناء وتحيين أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة؛
- إعداد دليل للمعلومات الجغرافية (géo-catalogue) وتطعيمه بالمعطيات والخدمات المطلوبة.

يتم تقييم أثار تنفيذ هذا الالتزام بناء على المؤشرات التالية

- عدد الشبكات الجهوية المكلفة بتبادل المعلومات والمعطيات، والمحدثة بموجب قرارات عاملية موقعة من طرف ولاة الجهات: 9 جهات من أصل 12 جهة على صعيد المملكة؛
- عدد أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة المنجزة 3 جهات من أصل 12 جهة على صعيد المملكة؛
- عدد زيارات أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يمكن إحداث شبكات جهوية لتبادل المعلومات وتطوير أنظمة معلومات جهوية متعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من تعزيز دينامية نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالبيئة على الصعيد الجهوي.

كما يساعد على تسهيل اتخاذ القرارات. إذ يمكن الوعي بهشاشة منطقة معينة فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ، من تطوير السياسات العمومية الاستباقية الملائمة. على سبيل المثال، يساهم تحديد المناطق المعرضة للفيضانات على اتخاذ الترتيبات اللازمة لمساعدة السكان خلال فترات الأمطار الغزيرة. كما أن توفر بيانات حول نوعية الهواء يسمح للسلطات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة كلما تجاوزت المعايير المحمول بها.

إلى أي يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

تكمن أهمية هذا الالتزام في تمكين الجهات من الاضطلاع بالأدوار التالية:

- تعزيز دينامية نشر المعلومات وتلبية حاجيات المرتفقين بالقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال المعلومات ذات الصلة بالبيئة عبر تطوير بوابة جهوية للولوج إلى مثل هذه المعلومات؛
- إحداث منصة إلكترونية لتحيين وإنتاج المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ونشرها بطريقة منتظمة؛
- دعم قدرات الشركاء على الصعيد الجهوي في مجال إنتاج وتدبير واستغلال المعلومات ذات صلة بالبيئة والتنمية المستدامة.

إلى أي يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

سيتم تعزيز أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة بوظائف جديدة لتمكينها من تتبع مؤشرات التغيرات المناخية، والتحقق من مدى تنزيل أهداف التنمية المستدامة.

أهم الأنشطة

يوليوز 2018 - دجنبر 2018

إحداث أنظمة المعلومات الجهوية المتحلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

يوليوز 2018 - دجنبر 2019

مأسسة الشبكات الجهوية المكلفة بتبادل المعلومات المتحلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

شتنبر 2018 - دجنبر 2019

دعم قدرات الشركاء على الصعيد الجهوي في مجال استغلال أنظمة المعلومات الجهوية المتحلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)

السيدة سعيدة بوروس

الصفة والمؤسسة

رئيسة مصلحة قاعدة المعطيات البيئية – كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة

البريد الإلكتروني والهاتف

Bourousaida1960@gmail.com
bourous@environnement.gov.ma

+212 5 37 71 77 62

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الولايات والجهات والعمالات والأقاليم والبلديات؛
- المديريات الجهوية التابعة للقطاعات الوزارية؛
- وكالات الأحواض المائية؛
- المراكز الجهوية للاستثمار؛
- المديريات الجهوية التابعة للمكتب الوطني للماء والكهرباء؛
- جامعات ومعاهد الأبحاث.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني
- القطاع الخاص
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

6

الالتزام

إحداث بوابة خاصة بالشفافية

غشت 2018 - **غشت** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

قام المغرب بإطلاق عدة أوراش لدعم وتعزيز الشفافية، من بينها:

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- قانون الحق في الحصول على المعلومات (النشر الاستباقي للبيانات العمومية، ودراسة طلبات الحصول على المعلومات، وغيرها)؛
- الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

إلا أن التواصل حول هذه الجهود وإطلاع الرأي العام عليها يبقى محدودا. إذ يواجه المواطن العديد من الصعوبات للحصول على المعلومات ذات الصلة بأوراش تعزيز الشفافية.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام إحداث بوابة وطنية خاصة بالشفافية تتيح إمكانية:

- تقديم طلبات الحصول على المعلومات وتتبعها؛
- النشر الاستباقي للمعلومات الإدارية؛
- نشر البيانات المفتوحة؛
- نشر وتتبع تنفيذ مخطط العمل الوطني في مجال الحكومة المنفتحة؛
- مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية المتعلقة بالحكومة المنفتحة؛
- نشر المحطيات الإحصائية والمؤشرات حول الإدارة المغربية.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يبرز هذا الالتزام الجهود المبذولة في مجال تعزيز الشفافية، ويتيح للمواطن إمكانية الولوج إلى مختلف المعلومات العمومية.

إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

تساهم البوابة في تعزيز الشفافية، وتسهيل الحصول على المعلومات، وإبلاغ عموم المواطنين بالإنجازات المحققة في مجال الحكومة المنفتحة.

أهم الأنشطة

شتنبر 2018 - **شتنبر** 2018

تنظيم ندوة لعرض المشروع وإشراك الجهات الفاعلة

شتنبر 2018 - **أكتوبر** 2018

تحديد المحتوى الإخباري للبوابة والخدمات التي توفرها

نونبر 2018 - **دجنبر** 2018

تطوير البوابة

يناير 2019 - **يناير** 2019

إعداد دلائل لتحيين الموقع

فبراير 2019 - **مارس** 2019

تنظيم دورات تكوينية حول طرق استعمال وتدبير البوابة لفائدة الشركاء الحكوميين

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة وئام المستمد
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم التشريع والدراسات- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	o.elmoustamide@mmsp.gov.ma +212 5 37 67 98 95

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الإدارات العمومية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني

النزاهة ومكافحة الفساد

7

الالتزام

إحداث بوابة خاصة بالنزاهة

مارس 2018 - **نونبر** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الهيئة الوطنية للنزاهة وللوقاية من الرشوة ومحاربتها

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

أطلق المغرب عدة أوراش لتدعيم وتكريس النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، إلا أن التواصل حول هذه الجهود يبقى محدودا، إذ يواجه المواطن صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بسبب تعدد الوسائط التي تعنى بهذا الموضوع.

وعليه، يشكل إحداث بوابة وطنية خاصة بالنزاهة خطوة هامة. كما تندرج هذه البوابة ضمن المحور الثالث من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 والمتعلق "بالشفافية والحصول على المعلومات".

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام:

- إبلاغ عموم المواطنين بالمنجزات المحققة والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لدعم النزاهة، واطلاعهم على الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛
- توفير قاعدة معرفية تضم مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالنزاهة والمواضيع ذات الصلة (مكافحة الفساد والوقاية منه، والشفافية، والمساءلة، وتضارب المصالح، والأخلاقيات، ...)
- توجيه زوار البوابة نحو جميع المنصات الوطنية التي تم تطويرها في إطار المنظومة الوطنية للنزاهة والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعطاء الفرصة للزائرين للتعبير عن انتظاراتهم واقتراحاتهم من خلال فضاء تشاركي إلكتروني؛
- تحديد الإجراءات والتدابير التي يجب أن تتخذها مختلف الجهات الفاعلة لدعم وتعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد.

يتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام اعتمادا على المؤشرات التالية:

- عدد المؤسسات التي تساهم في إغناء محتوى بوابة النزاهة؛
- عدد زوار البوابة؛
- وثيرة تحيين البوابة.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يتوقع من هذه البوابة أن تساهم في توفير رؤية قطاعية وموضوعاتية حول مختلف البرامج التي يشرف عليها الفاعلون المعنيون على الصعيد الوطني في مجال تعزيز النزاهة. كما تعتبر القناة الرئيسية للحصول على المعلومات ذات الصلة.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يراد من تنفيذ وتفعيل هذا الالتزام تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة.

معلومات إضافية:

يتوقف نجاح هذا المشروع أساسا على إرادة وانخراط جميع الجهات الفاعلة، باعتبارها المصدر الرئيسي لمحتوى البوابة والضامن لمصداقية المعلومات المنشورة بالبوابة واستدامتها. من هذا المنطلق، سيتم التركيز على حكامة البوابة وتدبيرها، لاسيما فيما يتعلق بجمع البيانات و قنوات تبادلها، وذلك في إطار اتفاقيات بين الهيئة وشركائها.

أهم الأنشطة

مارس 2018 - **نونبر** 2018

تصميم البوابة

دجنبر 2018 - **ماي** 2019

تحديد المحتوى الإخباري للبوابة والخدمات التي توفرها

يونيو 2019 - **غشت** 2019

تطوير البوابة

شتنبر 2018 - **أكتوبر** 2019

إعداد دلائل لتحيين الموقع، وتنظيم دورات تكوينية للإلمام بطرق استعمال وتدبير البوابة لفائدة الشركاء الحكوميين

نونبر 2019

إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد عبد اللطيف معتضد
الصفة والمؤسسة	مدير قطب التعاون- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
البريد الإلكتروني والهاتف	mouatadid@icpc.ma +212 5 37 57 86 54

المتدخلون

الجهات الحكومية

- وزارات/هيئات حكومية؛
- السلطات القضائية/النيابة العامة؛
- البرلمان؛
- مؤسسات المراقبة والتدقيق والتفتيش؛
- الدرك الملكي/المديرية العامة للأمن الوطني؛
- إدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة؛
- الجماعات الترابية/المجالس الجهوية؛
- مؤسسات وطنية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني؛
- وسائل الإعلام؛
- النقابات العمالية والفيدراليات؛
- منظمات دولية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مجلس أوروبا وغيرها)

8

الالتزام

وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية

شتنبر 2018 - **يونيو** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

يتم تنظيم وتأطير الخدمات الإدارية بآليات قانونية مختلفة (القوانين والمراسيم والمنشورات والقرارات الوزارية والمذكرات). إلا أن احترام النصوص المنظمة لهذه الخدمات وفي حالات عديدة يبقى محدودا، فقد تضاف مساطر أو متدخلون أو وثائق أو مصاريف أخرى.

كما لا يتم دائما نشر المساطر المتعلقة بكيفيات الحصول على الخدمات العمومية، فلا يستطيع المواطن الولوج إليها، مما يخلق نوعا من عدم التوازن في العلاقة بين الإدارة والمواطن، ويشجع على الشطط في استعمال السلطة والفساد.

وسيمكن وضع إطار قانوني أو تنظيمي، يلزم الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات للمرتفقين، من الحيلولة دون هذه الممارسات. كما يتيح للمواطن الوقوف على أية حالة تنافي أو تعارض بين الخدمة المقدمة وما تم نشره.

ماهية الالتزام:

يتمثل الالتزام في إدراج مقتضيات في إطار ميثاق المرافق العمومية، المنصوص عليه في المادة 157 من الدستور، تنص على مايلي:

- إلزام الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات الإدارية بشكل موحد ووفق النموذج المنشور بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية (www.service -public.ma) ؛
- الزامية نشر ما تم تدوينه بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية أو بأية وسيلة متاحة لتمكين المرتفق من المعلومات التي يحتاجها للقيام بالإجراءات والحصول على الخدمة؛
- تحيين المعطيات المتعلقة بالخدمات الإدارية الموجودة بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية عند كل تغيير أو تعديل؛
- تعزيز مبدأ احترام شروط وكيفيات تقديم الخدمات العمومية التي سبق نشرها بالبوابة الوطنية للخدمات أو بأية وسيلة متاحة للتواصل والنشر الرسمي (مبدأ الالزامية)؛
- مطالبة الموظفين الذين يقدمون الخدمات العمومية بمزاولة مهامهم وفق ما تم نشره بواسطة البوابة الوطنية للخدمات العمومية او اية وسيلة نشر رسمية اخرى؛
- تمكين المرتفقين من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف او فارق بين الخدمة المقدمة وما سبق نشره.

وسيمكن هذا الالتزام من:

- التوفر على إطار قانوني أو تنظيمي ملزم للإدارات العمومية في مجال الخدمات الإدارية المقدمة؛
- تعزيز شفافية الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية؛
- إلزام الإدارات العمومية بتصحيح أي خلل أو تجاوز ناجم عن عدم احترام الخدمات الإدارية المنشورة بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يمكن هذا الالتزام من التوفر على إطار قانوني أو تنظيمي ملزم للإدارات العمومية لوضع معايير لخدماتها ونشرها واحترامها تحت طائلة التعرض لعقوبات. كما يوفر للمواطن الضمانات القانونية للسهر على احترام المساطر الإدارية.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

تكمن أهمية هذا الالتزام في مساهمته في ضمان شفافية الخدمات الإدارية المقدمة وكذا الزامية تدوين ونشر جميع الخدمات العمومية بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية.

وعليه، صار لزاما على الإدارات العمومية العمل على توفير معلومات واضحة وذات مصداقية حول تقديم الخدمات وتمكين المرتفق من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف او فارق بين الخدمة المقدمة وما سبق نشره.

كما يعزز هذا الالتزام مبادئ المحاسبة والمساءلة ويمكن المرتفقين من مطالبة الإدارة العمومية باحترام التوجيهات المحددة.

أهم الأنشطة

شتنبر 2018 - **اكتوبر** 2018

ادراج مقتضيات المشروع في ميثاق المرافق العمومية

نونبر 2018 - **دجنبر** 2019

تقاسم الميثاق مح المعنيين

يناير 2019 - **يونيو** 2020

اعتماد الميثاق

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد مورادي حاتم
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	h.mouradi@mmsp.gov.ma +212 5 37 67 99 61

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الإدارات العمومية؛
- المحاكم؛
- الجماعات الترابية؛
- الجماعات الترابية المؤسسات العمومية او الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام؛
- كل هيئة خاضعة للقانون العام او الخاص تضطلع بمهمة مرفق عمومي.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- جمعيات ومنظمات غير حكومية؛
- الإتحاد الأوربي (UE).

9

الالتزام

تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية

2018 - 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

- يعتبر المواطن أن تقديم الخدمات التي توفرها الإدارات العمومية يتم في إطار من عدم توازن القوى بين الطرفين وفي ظروف لا ترقى إلى انتظاراته؛
- تفتقر الإدارات إلى آليات ووسائل كافية لحل هذه الإشكالية؛
- طرق الاستقبال داخل الإدارات العمومية غير موحدة؛
- كشفت محاولات الإصلاح الجارية عن غياب رؤية شمولية ومقاربة متكاملة لتجاوز هذه الاختلالات؛
- ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال تحسين الاستقبال بالفضاءات المخصصة لهذه الغاية.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام:

- وضع آليات ووسائل تنظيمية رهن إشارة المرافق العمومية، تعتمد على دليل مرجعي موحد يعتمد على مبادئ الفعالية والشفافية والمساواة بين المرتفقين؛
- توفير أعوان عموميين لمساعدة المواطنين والمرتفقين في إنجاز مختلف الخدمات، إضافة إلى تأهيلهم وتكوينهم في مجالات استقبال وتدبير مختلف العلاقات مع المرتفقين؛
- تنظيم فضاءات الاستقبال على نحو يراعي القواعد والمعايير الموحدة المعمول بها في هذا المجال؛
- توضيح الإجراءات والمساطر المتعلقة بتقديم الخدمات العمومية، قصد الحد من المحاباة والزبونية وممارسات الفساد.

سيتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية:

- مؤشر إدراك الفساد (IPC)
- عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج؛
- عدد المجالات المعنية بالبرنامج.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يشكل التحميم التدريجي لمنظومة 'إدارتي"، من خلال تأهيل وتجهيز المواقع النموذجية وتكوين الموظفين وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ونشر المعلومات الإدارية، خطوة هامة لتحسين جودة الاستقبال (الولوج، والتوجيه وتقديم الخدمة، ومعالجة الشكايات، والإنصات للمقترحات). كما يساهم في مكافحة الفساد وتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

تهدف المقاربة الجديدة إلى:

- دعم شفافية الخدمات الإدارية؛
- تعزيز مشاركة المواطنين من خلال الإنصات لمقترحاتهم من أجل تحسين الخدمات العمومية المقدمة.

معلومات إضافية:

يندرج البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال في إطار الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة لاسيما في شقها المتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وميثاق المرافق العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية وتجريدها من طابعها المادي، وبرنامج الحكومة المنفتحة؛

كما يساهم في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 10 "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية.

أهم الأنشطة

2018

تقديم الدعم التقني لتأهيل الموقع النموذجي ل "سجن عكاشة" بعين السبع، الدار البيضاء

2019 - 2018

تأهيل الموقع النموذجي "مركز تسجيل السيارات بالرباط"

2019 - 2018

تأهيل الموقع النموذجي "المستشفى الإقليمي محمد الخامس بالجديدة"

2019 - 2018

تأهيل الموقع النموذجي "القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء"

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد عبد الرحيم الحصية
الصفة والمؤسسة	المدير الوطني المكلف ببرنامج تحسين الاستقبال بالمرافق العمومية-وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	a.hassia@mmsp.gov.ma +212 5 37 67 99 83

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الإدارات العمومية؛
- الجماعات الترابية؛
- المقاولات والمؤسسات العمومية.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

10

الالتزام

تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها

فبراير 2018 - **دجنبر** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

يواجه المتعاملون مع الإدارات العمومية صعوبات في إيجاد قنوات اتصال سهلة وقابلة للولوج لإيداع شكاياتهم، والإدلاء بملاحظاتهم واقتراحاتهم، حيث تظل الوسائل التقليدية في غالب الأحيان لا تفي بالغرض.

وتبعا للخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة في ١٩ أكتوبر 2016، وطبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.265، الذي يحدد آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، قام المغرب بإطلاق منصة إلكترونية وطنية www.chikaya.ma متعددة الوسائط في يناير 2018 لتمكين المرتفقين من تقديم شكاياتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم، وتتبعها ومعالجتها. وقد انخرطت فيها ٦١ إدارة عمومية.

إلا أن هذا المشروع يبقى غير مكتمل بسبب عدم تعميم المنصة المذكورة على جميع الإدارات، كما أن آجال الرد على المرتفقين تبقى قابلة للتحسين. وعليه، يتعين تطوير نظام للتتبع المنتظم وكذا وضع مؤشرات أداء لقياس مستوى التقدم المحرز في مجال تحسين الخدمات العمومية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام:

- رفع عدد الإدارات العمومية المنخرطة في منصة تلقي شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين وتتبعها ومعالجتها؛
- صياغة ونشر تقارير دورية تبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، والجهود المبذولة من طرف الإدارات العمومية لتحسين جودة الخدمات العمومية، استنادا إلى البيانات المتوصل بها.

يعتمد الالتزام على وضع آلية للتتبع والتقييم من خلال:

- توفير الدعم التقني لفائدة الإدارات العمومية التي انخرطت في المنصة المشار إليها أعلاه؛
- تكوين موظفي الإدارات العمومية الجديدة التي انخرطت في المنصة؛
- إعداد تقرير سنوي من طرف كل إدارة يبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، ويتضمن على الخصوص:
  - تصنيف الشكايات والملاحظات والاقتراحات حسب نوعية الخدمات المقدمة؛
  - لائحة التدابير التي تم اتخاذها أو سيتم اتخاذها من طرف الإدارة المعنية لتحسين هذه الخدمات.
- إعداد تقرير تركيبي من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية استنادا على التقارير القطاعية، واعتمادا على المؤشرات المتاحة عبر المنصة الإلكترونية www.chikaya.ma؛
- نشر التقارير القطاعية والتقرير التركيبي بعد المصادقة عليهما.

يتم تقييم أثر تفعيل هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية:

- زيادة عدد الإدارات المنخرطة في المنصة المشار إليها أعلاه بنسبة 50%: مضاعفة العدد من 61 إلى 90 إدارة عمومية؛
- تحقيق نسبة 70% في الرد على شكايات المرتفقين؛
- ضمان احترام الآجال القانونية للرد على الشكايات بنسبة 70%؛
- الرفع من جودة الردود على شكايات المرتفقين، وتخفيض نسبة إعادة فتحها إلى معدل 15%.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يمكن هذا الالتزام من إرساء آلية جديدة لتمكين المرتفقين من استعمال وسيلة موحدة لتقديم الشكايات والاقتراحات والملاحظات، وتسهيل علاقتهم بالإدارات العمومية.

كما تمكن هذه الآلية من تقديم وتتبع الشكايات في أي وقت وفي أي مكان، وتوفير الجهود والوقت، إضافة إلى تحزيز قنوات التواصل والتفاعل بين الإدارات والمرتفقين، وتقييم الأداء الحكومي، وتحسين جودة الخدمات الإدارية.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يعتبر هذا الالتزام شرطا أساسيا لاستعادة ثقة المواطنين في الإدارة العمومية عبر تمكينهم من قنوات لتقديم شكاياتهم، بما يساهم في تحزيز محاسبة المسؤولين العموميين.

كما يعتبر عنصرا لا محيد عنه لترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية، وتحزيز مكافحة الفساد، ومنح فرصة للمواطنين للمشاركة في تحسين الخدمات العمومية.

معلومات إضافية:

تعكف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين. ويواكب هذا الدليل الإدارات المعنية في مراحل استقبال وتتبع ومعالجة الشكايات. كما يحدد النموذج الموحد الذي يجب اتباعه لإنجاز التقارير القطاعية.

يندرج مشروع إعداد هذا الدليل ضمن البرنامج الأول للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ويمول من طرف برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية السالفة الذكر وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

أهم الأنشطة

فبراير 2018 - **دجنبر** 2019

توفير الدعم التقني لفائدة الإدارات العمومية التي انخرطت في المنصة الإلكترونية

فبراير 2018 - **دجنبر** 2019

تكوين الإدارات العمومية الجديدة التي انخرطت في المنصة

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

يونيو 2018 - أكتوبر 2018

إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين

يناير 2019 - مارس 2019

إعداد التقارير القطاعية السنوية

يونيو 2019

عرض التقرير التركيبي على أنظار السيد رئيس الحكومة

أكتوبر 2018 - دجنبر 2018

توزيع الدليل المتعلق بتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين على مختلف الإدارات المعنية

أبريل 2019 - يونيو 2019

تجميع التقارير القطاعية السنوية وإعداد التقرير التركيبي السنوي

يوليوز 2019 - دجنبر 2019

نشر التقرير التركيبي والتقارير القطاعية

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)

السيدة إكرام حيمي

الصفة والمؤسسة

رئيسة قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات – وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

البريد الإلكتروني والهاتف

i.himmi@mmsp.gov.ma
+212 5 37 67 99 96

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الإدارات العمومية؛
- المؤسسات العمومية والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام؛
- مؤسسات القانون العام أو الخاص المضطلعة بمهام المرفق العام.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- جمعيات ومنظمات غير حكومية؛
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

شفافية الميزانية

الالتزام 11

دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية

غشت 2018 - غشت 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الاقتصاد والمالية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

بذل المغرب، في السنوات الماضية، جهودا كبيرة لدعم شفافية الميزانية، لاسيما مع صدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية، مما ساهم في تحسين ترتيبه ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index) محرزا ٤٥ من أصل ١٠٠ نقطة حسب المسح المنجز برسم سنة ٢٠١٧. إلا أن هذه الجهود لا ترقى إلى مستوى الطموحات، إذ يتعين على المغرب، حسب أخر استقصاء حول الميزانية المفتوحة، إنجاز ونشر ثلاثة تقارير من جهة، والعمل، من جهة أخرى، على إغناء وإثراء التقارير التي ينشرها وإشراك المجتمع المدني في صياغتها.

ماهية الالتزام:

يتعلق هذا الالتزام ب:

- تطبيق المعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية (IBP) في مجال إنجاز التقارير ذات الصلة بالميزانية واحترام الآجال المخصصة لنشرها؛
- إشراك المجتمع المدني في الإعداد لميزانية المواطن.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

تسعى وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال العمل على إعداد ونشر ثمانية تقارير (بما فيها ميزانية المواطن) حسب ما تقتضيه المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية ووفقا للمعايير المحددة، إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- تحسين جودة المعلومة المقدمة لعموم المواطنين، وتعزيز شفافية الميزانية؛
- الانفتاح على المجتمع المدني لإعداد ميزانية للمواطن تستهدف الفئة المعنية بها، وتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطن في مجال الحصول على المعلومات ذات الصلة بالميزانية.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يمكن إعداد ونشر تقارير الميزانيات الثمانية وفقا للمعايير الدولية من تعزيز الشفافية وخاصة شفافية الميزانية وتقوية مشاركة المجتمع المدني.

معلومات إضافية:

ينسجم هذا الالتزام بشكل كامل مع البرنامج الحكومي الهادف إلى تعزيز قيم النزاهة، وإصلاح الإدارة العمومية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، في تناغم مع الأهداف المسطرة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، لاسيما لجنة شفافية الميزانية.

أهم الأنشطة

يوليوز 2018 - **شتنبر** 2018

إعداد تقرير أولي للميزانية طبقا للمعايير الدولية بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2019

يناير 2019 - **مارس** 2019

إدماج مفهوم ميزانية المواطن خلال المراحل الإعدادية الأخرى للميزانية، وذلك من خلال إعداد ميزانية للمواطن خاصة بالقانون المتحلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016

ماي 2019 - **يونيو** 2019

عقد مشاورات مع المجتمع المدني حول شكل ومضامين ميزانية المواطن

يوليوز 2019 - **شتنبر** 2019

إعداد تقرير أولي للميزانية طبقا للمعايير الدولية بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2020

يناير 2020 - **مارس** 2020

إدماج مفهوم ميزانية المواطن خلال المراحل الإعدادية الأخرى للميزانية، وذلك من خلال إعداد ميزانية للمواطن خاصة بالقانون المتحلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2017

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)

السيدة هاجر الشرقاوي

الصفة والمؤسسة

رئيسة مصلحة ميزانية المواطن / وزارة الاقتصاد والمالية

البريد الإلكتروني والهاتف

cherkaouihajar@db.finances.gov.ma

+212 5 30 40 01 11

المتدخلون

الجهات الحكومية

- جميع القطاعات الوزارية.

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني المهتمين بشفافية المالية العمومية.

الالتزام 12

تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء

يونيو 2018 - **مارس** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الاقتصاد والمالية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

يندرج هذا الالتزام ضمن المساعي الرامية إلى تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بتكريس الحق في الحصول على المعلومات، والحفاظ على توازن المالية العمومية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتعزيز مبدأ المساءلة بغية الاستجابة لتطلعات المواطن.

ماهية الالتزام:

دعم شفافية الميزانية والرفع من نجاعة التدبير العمومي وكذا تعزيز دور البرلمان خلال مناقشة مشروع الميزانية ومراقبة المالية العمومية.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

- إثراء الرصيد المعلوماتي المتعلق بالميزانية وجعله رهن إشارة البرلمان وعموم المواطنين؛
- التعريف بمقتضيات الميزانية وجعلها أكثر وضوحا من خلال تقديمها على شكل برامج للسياسات العمومية، والعمل على تكريس البعد الجهوي؛
- تنظيم حملة تواصلية واسعة النطاق حول مشروع قانون المالية؛
- ترسيخ مبادئ التقييم والمساءلة؛
- ترسيخ المبادئ الأساسية المتعلقة بالميزانية (الصدقية الميزانياتية والمحاسباتية، وترشيد إحداث واستعمال حسابات خصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة).

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

تكمن أهمية هذا الالتزام في كونه يتيح لعموم المواطنين الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية، ويساهم في تحسين جودتها والرفع من ولوجيتها.

كما يساهم في تحزيز المساءلة العمومية، إذ يقوم كل قطاع وزاري بإعداد تقرير لتقييم الأداء يرفق بمشروع القانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المحنية. ويتضمن هذا التقرير مقارنة بين الإنجازات المحققة والتوقعات الأولية، مع تفسير التباينات المسجلة.

أهم الأنشطة

يونيو 2018 - **يناير** 2019

تقديم البرمجة الميزانياتية الشاملة لثلاث سنوات
وكذا ميزانية القطاعات الوزارية

2019 - 31 **مارس** 2020

إعداد تقرير تدقيق الأداء

2019 - 31 **مارس** 2020

إعداد التقرير السنوي لتقييم الأداء

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد أحمد برادة
الصفة والمؤسسة	نائب المدير المكلف بتنفيذ القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، وزارة الاقتصاد والمالية.
البريد الإلكتروني والهاتف	berrada@db.finances.gov.ma +212 5 37 67 72 68

المتدخلون	**الجهات الحكومية** جميع القطاعات الوزارية. **منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل**

الالتزام 13

إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة شراكة

أكتوبر 2018 **غشت** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

قامت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بإطلاق بوابة "شراكة" سنة ٢٠١٢ لتعزيز شفافية وحكامة نظام الدعم العمومي المقدم للجمعيات، وذلك عبر نشر جميع المعطيات المتعلقة بمشاريع الجمعيات التي حظيت بالدعم العمومي.

وعلى الرغم من إطلاق البوابة منذ أكثر من سنة، إلا أن الأهداف المرجوة من هذا المشروع لم يتم تحقيقها على أرض الواقع. إذ لم يلتزم الفاعلون الحكوميون بانتظام تزويد البوابة بمعطيات موثوقة، رغم وجود منشور السيد الوزير الأول رقم ٢/٢٠٠٣. ويأسس هذا المنشور لشراكة جديدة مع الجمعيات، مبنية على التشاركية والتعاون والاستثمار المشترك للموارد المالية والبشرية بغية تعزيز الخدمات الاجتماعية، وتنفيذ مشاريع التنمية، والتكفل بالخدمات الجماعية.

ولتجاوز هذه الإشكالية، ينبغي وضع الآليات الكفيلة لحث الفاعلين الحكوميين على التحامل بانضباط ومسؤولية لتحقيق أهداف البرنامج الحكومي، لاسيما من خلال إغناء البوابة بالمعطيات ذات الصلة بالدعم العمومي على نحو منتظم.

ماهية الالتزام:

يندرج إحداث بوابة "شراكة" في إطار مساعي الحكومة لتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتعتبر هذه البوابة من بين أهم الآليات الموضوعة لتعزيز سياسة القرب، وتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم من طرف الدولة لفائدة المنظمات غير الحكومية، ونشر طلبات مشاريع الشراكة.

كما تروم ضمان انخراط أكبر لجميع الفاعلين الحكوميين المعنيين بتقديم الدعم العمومي للجمعيات، وتمكن المجتمع المدني ومختلف المتدخلين من الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم.

يتم تقييم تفعيل هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية:

- صياغة واعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني؛
- رفع عدد الإدارات المعنية بالدعم العمومي المقدم للجمعيات المنخرطة (من ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من الإدارات)؛
- رفع نسبة الإدارات التي تلتزم بنشر المعطيات على البوابة من ٢٥ إلى ٧٥٪؛
- وضع خرائطية لرصد عملية توزيع الدعم العمومي حسب الجهات، ونوعية المشاريع، وبيانات الاتصال بالجمعيات المستفيدة؛
- نشر طلبات المشاريع بنسبة ٥٠٪، في أفق تحقيق نسبة ٨٠٪ سنة ٢٠٢٥؛
- إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

- اعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة والمجتمع المدني باعتباره أداة قانونية تلزم الفاعلين الحكوميين بنشر المعطيات المتعلقة بالدعم العمومي المقدم للجمعيات على البوبة المذكورة، وبشكل منتظم؛
- إحداث لجنة مشتركة (تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية والمجتمع المدني) للإشراف على البوابة وتقييمها. وذلك بغية تشجيح الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين على الرد على طلبات المسؤولين المباشرين على البوابة؛
- نشر تقرير التقييم السنوي على نطاق واسع لتحزيز مساءلة الفاعلين الحكوميين، وتمكين المجتمع المدني من التحقق من بلوغ الأهداف المسطرة، وتتبع الدعم الحكومي.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يندرج هذا الالتزام في إطار الجهود المبذولة لتحزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال:

- تفحيل مبدأ محاسبة ومساءلة الموظفين العموميين والفاعلين المدنيين عبر فرض احترام القواعد وتطبيق آليات ملائمة حول طرق وأشكال صرف الدعم العمومي المقدم للجمعيات.

أما فيما يخص الحصول على المعلومات، فيمكن هذا الالتزام من:

- تحزيز نشر وتعميم المعلومات حول الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
- تيسير الولوج إلى المعطيات بشكل يمكن المواطنين والمجتمع المدني من إعادة استعمالها.

وفيما يخص شفافية الميزانية، يمكن هذا الالتزام من :

- إضفاء شفافية أكبر على طرق وأشكال صرف الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
- ضمان ولوج عادل ومنصف للدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
- إرساء حكامة مالية على عملية صرف الدعم العمومي.

وفيما يخص المشاركة المواطنة، يمكن هذا الالتزام من:

- تحسين العرض العمومي والسهر على حكامة المشاريع الممولة من طرف الدولة من خلال إشراك الفاعلين الجمعويين؛
- توحيد القواعد والمساطر المتعلقة بطرق صرف الدعم العمومي، ومنح فرص للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة في تتبع وتنفيذ وتقييم المشاريع العمومية التي يشرف عليها الفاعلون العموميون أو الجمعويون.

معلومات إضافية:

تتحمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا الالتزام. كما تحظى بدعم وتمويل الاتحاد الأوروبي الذي يوفر المساعدة المالية والتقنية لإنجاز مشروع "شراكة".

إن هذا الالتزام على ارتباط وثيق بالمرجعيات التالية:

- المحور الأول (تعزيز دور المجتمع المدني) والمحور الثاني (ترسيخ الحكامة الجيدة) من البرنامج الحكومي؛
- البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة؛
- برنامج إنجاح المرحلة الثانية من الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي والمتعلق بدعم الالتقائية والدعم المؤسساتي.

أهم الأنشطة

يناير 2019 - يناير 2020

اعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني

أكتوبر 2018 دجنبر 2019

إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات.

فبراير 2020 - غشت 2020

وضع خرائطية لرصد عملية توزيع الدعم العمومي حسب الجهات، ونوعية المشاريع و الجمعيات المستفيدة

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد نور الدين زعلامي
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم تعزيز القدرات الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
البريد الإلكتروني والهاتف	Zaalaminoureddine2020@gmail.com n.zaalami@mcrpsc.gov.ma +212 66 17 96 552

المتدخلون

الجهات الحكومية

- رئاسة الحكومة
- القطاعات الوزارية
- المؤسسات العمومية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني

المشاركة المواطنة

الالتزام 14

تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي

شتنبر 2018 - **غشت** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

- غياب تنزيل الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية على الصعيدين الوطني والمحلي (نظام تقديم العرائض على مستوى مجالس الجماعات الترابية، وهيئات الحوار والتشاور)؛
- غياب آليات الحوار والتشاور مع جمعيات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي، لتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية؛
- ضعف التواصل والتحسيس لتعريف الجمعيات والمواطنات والمواطنين بالإطار القانوني الجديد للمشاركة المواطنة.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام:

- تحسيس الجمعيات والمواطنات والمواطنين بوسائل المشاركة في تدبير الشأن العام، عبر تنظيم حملة تواصلية وتحسيسية على الصعيد الوطني، وبلورة مخطط تواصلي حول المشاركة المواطنة؛
- تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني؛
- تنظيم لقاءات جهوية بشراكة مع الجهات الاثنا عشر للمملكة لدعم الديمقراطية التشاركية والشروع في إحداث هيئات للحوار والتشاور على مستوى مجالس الجماعات الترابية؛
- إعداد دلائل مبسطة لتيسير عمل هيئات التشاور والتحقق من توفر الموارد؛
- تنسيق عمليات الحوار والتشاور التي تشرف عليها المؤسسات الدستورية واللجان المختلفة المحدثة لهذا الغرض؛
- وضع واختبار "نماذج" لآليات تساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية على موقع نموذجي، في أفق تعميم التجربة على مجموع الجماعات والعمالات والأقاليم.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يروم هذا الالتزام تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية

إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يمكن تفعيل هذا الالتزام من تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

أهم الأنشطة

شتنبر 2018 - **نونبر** 2018

إطلاق حملة تواصلية حول الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية

2018 - 2020

تنظيم تظاهرات جهوية بشراكة مع الجهات الاثنتي عشر لدعم الديمقراطية التشاركية والشروع في إحداث هيئات الحوار والتشاور على مستوى مجالس الجماعات الترابية (تم تنظيم 5 لقاءات وسيتم تنظيم اللقاءات الأخرى بوثيرة لقاء كل شهرين).

يناير 2019 - **غشت** 2019

وضع واختبار "نماذج" لآليات تساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية على موقع نموذجي

أكتوبر 2018 - **دجنبر** 2018

تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني، وإحداث مكتبة إلكترونية حول الديمقراطية التشاركية

يناير 2019 - **غشت** 2020

إعداد دلائل مبسطة لتيسير عمل هيئات التشاور

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)

السيدة حليمة غياط

الصفة والمؤسسة

رئيسة قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة / الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

البريد الإلكتروني والهاتف

h.ghiate@mcrpsc.gov.ma
ghiatehalima69@gmail.com
+212 6 08 85 36 12

المتدخلون

الجهات الحكومية

- القطاعات الوزارية
- البرلمان
- الجماعات الترابية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني

15

الالتزام

إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة

يوليوز 2018 - **يوليوز** 2019

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

تم وضع الإطار القانوني للمشاركة المواطنة في شقه المتعلق بتقديم الملتمسات والعرائض، أما فيما يخص الاستشارة العمومية فهو قيد الإعداد.

ويأتي إحداث منصة إلكترونية في سياق تفعيل وتنزيل مقتضيات هذا الإطار القانوني، وتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم الجديدة المتعلقة بالمشاركة المواطنة.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام إحداث منصة إلكترونية "للمشاركة المواطنة" تضم ثلاثة مكونات: تقديم الملتمسات، وتقديم العراض، وإجراء المشاورات العمومية، إضافة إلى الخدمات المرتبطة بالتكوين والمساعدة التقنية والصيانة.

وتمكن هذه المنصة المواطنين من تقديم ملتمساتهم الموجهة للبرلمان أو الحكومة أو الجماعات الترابية على الخط. وذلك طبقا للمساطر القانونية المعمول بها.

كما يمكن للمواطنين استعمال هذه البوابة لتقديم الملتمسات التشريعية إلى البرلمان.

من جهة أخرى، تستطيع السلطات العمومية اللجوء لهذه البوابة بغية إجراء استشارات عمومية حول قرارات أو سياسات معينة.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يسعى الالتزام إلى تحقيق هدفين اثنين:

- تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الجديدة ذات الصلة بالمشاركة المواطنة (تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، والملتمسات التشريعية، والانخراط في المشاورات العمومية)؛
- توسيع ممارسة هذا الحق على صعيد مجموع التراب الوطني؛
-

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

- يعتبر هذا المشروع آلية لتفعيل مبدأ المشاركة المواطنة.

أهم الأنشطة

يوليوز 2018

إطلاق البوابة (مرحلة الإختبار)

شتنبر 2018

إعداد دليل استعمال البوابة والتكوين حول استعمالهما

أكتوبر 2018 - **يوليوز** 2019

التحريف بالبوابة بالجهات الاثنتي عشر وخلال
الدورات التكوينية المنظمة لفائدة الجمعيات

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة حليمة غياط
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
البريد الإلكتروني والهاتف	h.ghiate@mcrpsc.gov.ma ghiatehalima69@gmail.com +212 6 08 85 3612

المتدخلون

الجهات الحكومية

- القطاعات الوزارية
- البرلمان
- الجماعات الترابية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع مدني

16

الالتزام

تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية

أكتوبر 2018 **يوليوز** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

كرس دستور المملكة المغربية، حق المواطن والمجتمع المدني في المشاركة في صياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات العمومية. من هذا المنطلق، انخرطت الحكومة في إعداد وإصدار قوانين تنظيمية جديدة حول الديمقراطية التشاركية، تحدد آليات تمكين المواطنين والمجتمع المدني من ممارسة حقوقهم في مجال تقديم العرائض والملتمسات التشريعية.

إلا أن إصدار الإطار القانوني لا يكفي لتحقيق المشاركة المواطنة الفعالة التي يصبو إليها المشرع. فتعزيز قدرات الفاعلين المدنيين (من مواطنين وجمعيات) يبقى ضروريا لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام تشجيع الفاعلين المدنيين على تبني آليات المشاركة المواطنة بغية تنزيلها بشكل فعال على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك من خلال:

- تنظيم حملة تحسيسية وتشاورية في الجهات الاثنتا عشر: لقاءات مفتوحة (15 لقاءات) مع الفاعلين المدنيين، وتوزيع منشورات ومطويات ودلائل حول الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية)؛
- إعداد برنامج شامل للتكوين (نظري وتطبيقي) حول الديمقراطية التشاركية يمتد لسنتين (2019-2020) مع التركيز بشكل خاص على كيفية ممارسة حق تقديم العرائض والملتمسات التشريعية؛
- تنظيم ندوات تكوينية حول الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية) في جميع الجهات، بهدف تكوين 1200 فاعل جمعوي كل سنة حول كيفيات تقديم العرائض والملتمسات التشريعية. ويتم انتقاء المستفيدين من الجهات الاثنتا عشر على ثلاثة مراحل:
  - المرحلة الأولى: انتقاء 360 فاعل جمعوي
  - المرحلة الثانية : انتقاء 560 فاعل جمعوي
  - المرحلة الثالثة : انتقاء 280 فاعل جمعوي
- تنظيم برنامج سنوي لتكوين المشرفين على التكوين لفائدة 100 مكون جمعوي، وذلك حول المواضيع التالية:
  - الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية)؛
  - السياسات العمومية: الإعداد، والتنفيذ والتتبع والتقييم؛
  - كيفيات وتقنيات رفع التظلمات وتقديم المشاريح والشكايات للسلطات العمومية على الصعيد الوطني والترابي؛
  - تقنيات التنشيط والتواصل والتكوين.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يساهم برنامج التكوين النظري والتطبيقي حول الديمقراطية التشاركية في تشجيح الفاعلين المدنيين على تبني آليات الديمقراطية التشاركية، والمشاركة في صنع القرار المتحلق بالسياسات والمشاريع التنموية.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يشكل هذا الالتزام آلية فعالة لتسهيل وتشجيح مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الإلمام بالإطار القانوني المنظم للديمقراطية التشاركية وآليات وتقنيات تقديم العرائض والملتمسات التشريعية

معلومات إضافية

- تتحمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الميزانية المخصصة لهذا الالتزام؛
- يندرج هذا الالتزام في إطار المحور الأول من البرنامج الحكومي المتحلق بتعزيز المشاركة المواطنة؛
- يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة
- يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات برنامج دعم المجتمع المدني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي
- يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالمغرب في شقه المتحلق بالمشاركة المواطنة والجهوية الموسعة الذي يترأسه كل من وزارة الداخلية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

أهم الأنشطة

أكتوبر 2018 - **يوليوز** 2020

تكوين المشرفين على التكوين

أكتوبر 2018 - **يونيو** 2020

تنظيم الدورات التكوينية حول الديمقراطية التشاركية

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد نور الدين زعلامي
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم دعم القدرات- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
البريد الإلكتروني والهاتف	Zaalaminoureddine2020@gmail.com n.zaalami@mcrpsc.gov.ma +212 66 17 96 552

المتدخلون

الجهات الحكومية

الجماعات الترابية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

الهيئات الاستشارية

17

الالتزام

تسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني للمجال السمعي البصري

أكتوبر 2018 - **يونيو** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

خلصت اللقاءات والدورات التكوينية، التي أشرفت عليها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، بعدة توصيات ومطالب تدعو إلى تسهيل ولوج المجتمع المدني للمجال السمعي البصري، إذ يعاني هذا الأخير من مجموعة من الصعوبات تتمثل في:

- صعوبات في الولوج إلى المجال السمعي البصري؛
- عدم احترام قواعد الإنصاف الترابي والتوازن في الرأي والرأي الآخر والتمثيلية؛
- عدم التمكن من الإطار القانوني المتعلق بالمجال السمعي البصري.

في هذا الإطار، أطلقت الوزارة استشارة عمومية، امتدت من 20 دجنبر 2017 إلى 7 يناير 2018، بهدف تلقي وتسجيل مقترحات الجمعيات والفاعلين الجمعويين حول سبل تيسير ولوج الجمعيات إلى الإعلام السمعي البصري بشكل عادل ومنصف.

كما تلقت الوزارة عشرات المذكرات من منظمات المجتمع المدني عقب الانتهاء من هذه العملية التشاورية، ودمجتها في مذكرة واحدة وجهت إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 20 يناير 2018. وقد ركزت هذه المذكرة على "سبل تعزيز ولوج منظمات المجتمع المدني إلى خدمات الاتصال السمعي البصري في إطار احترام قواعد الإنصاف الترابي والتوازن في الرأي والرأي الآخر والتمثيلية.

ماهية الالتزام:

يروم هذا الالتزام:

- التحسيس بالإطار القانوني المتعلق بالإعلام السمعي البصري، والقرار الجديد رقم 18.20 الصادر عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 7 يونيو 2018 حول الولوج إلى المجال السمعي البصري الذي دخل حيز التطبيق في أكتوبر 2018. حيث سيتم تنظيم ست (6) دورات تكوينية بالجهات الاثنتي عشر على مدى سنتين لتحقيق هذه الغاية (دورة تكوينية واحدة لكل جهتين)؛
- إعداد وتنفيذ برنامج لتكوين الفاعلين الجمعويين بجميع جهات المملكة؛
- إعداد دليل لتسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني إلىالمجال السمعي البصري.

سيتم تقييم أثر تنفيذ هذا الالتزام اعتمادا على المؤشرات التالية:

- تنظيم ست ندوات تحسيسية؛
- تكوين 160 فاعلا جمعويا.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يمكن تفعيل هذا الالتزام من:

- التحريف بالإطار القانوني المنظم للمجال السمعي البصري؛
- تعزيز مهارات وكفاءات الفاعلين الجمعويين في الولوج إلى المجال السمعي البصري؛
- تحقيق مبدأ التنوع والتوازن في الرأي والرأي الآخر وضمان تمثيلية منصفة للمجتمع المدني في الإعلام السمعي البصري؛
- إعداد دليل يوضح للجمعيات طرق الولوج للمجال السمعي البصري وكيفية استعمال بعض الوسائط السمعية البصرية.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

تتمثل مظاهر تلاؤم الالتزام مع مبادئ وقيم الحكومة المنفتحة في:

- ضمان مشاركة المجتمع المدني عبر قنوات متعددة للتواصل؛
- تعزيز المساءلة العمومية عبر تمكين المجتمع المدني من آليات المساءلة، وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

أهم الأنشطة

أكتوبر 2018 - **مارس** 2019
إعداد برنامج التكوين

دجنبر 2018 - **يونيو** 2019
تنظيم ثلاث (٣) ندوات تحسيسية تستهدف ست (٦) جهات

شتنبر 2019 - **دجنبر** 2019
إعداد الدليل

دجنبر 2019
تكوين المجموعة الأولى من الفاعلين الجمعويين

يونيو 2020
تكوين المجموعة الثانية من الفاعلين الجمعويين

دجنبر 2019 - **يونيو** 2020
تنظيم ثلاث (٣) ندوات تحسيسية تستهدف ست (٦) جهات

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة سلمى المودني
الصفة والمؤسسة	رئيسة مصلحة التواصل- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
البريد الإلكتروني والهاتف	elmoudniselma@gmail.com +212 6 08 87 82 39

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني

التواصل والتحسيس حول ورش الحكومة المنفتحة

18

الالتزام

التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة والتقدم المحرز في هذا المجال

شتنبر 2018 - **يونيو** 2020

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

توصيف الالتزام

ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟

انضم المغرب في أبريل 2018 إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. والتي تهدف إلى تسريح وتيرة الإصلاحات المتعلقة بترسيخ قيم الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والمشاركة المواطنة. إلا أن التواصل حول انضمام المغرب لهذه الشراكة لم يتم على أوسع نطاق، مما يحول دون استثمار هذه الفرصة لترسيخ ثقافة الانفتاح والتواصل.

ماهية الالتزام

يروم هذا الالتزام إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي حول مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة من جهة، وحول تنفيذ الإلتزامات 18 المتضمنة بمخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة من جهة أخرى.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟

يشكل هذا الالتزام أحد أهم الإجراءات المواكبة للتواصل حول الحكومة المنفتحة وكذا حول تفعيل مخطط العمل الوطني في هذا المجال.

إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟

يشكل التواصل حول التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة وسيلة لتتبع وتقييم جهود القائمين على تفعيل التزامات مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، مما يؤثر بشكل إيجابي على جودة مخرجات هذه المشاريع.

أهم الأنشطة

شتنبر 2018 - **أكتوبر** 2018

إعداد مخطط التواصل الخاص بالحكومة المنفتحة

أكتوبر 2018 - **دجنبر** 2019

تنفيذ مخطط التواصل

يناير 2020 - **يونيو** 2020

تقييم أنشطة التواصل المنجزة

بيانات الاتصال

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة أمال علمي
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم التواصل-وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
البريد الإلكتروني والهاتف	a.alami@mmsp.gov.ma +212 5 37 67 98 46

المتدخلون

الجهات الحكومية

- الإدارات العمومية

منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل

- منظمات المجتمع المدني

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

زنقة أحمد الشرقاوي، الحي الإداري أكدال،
الرباط. ص.ب:1076

+212 5 37 67 99 89
+212 5 37 67 99 73 / 28

+212 5 37 68 02 83

ogpmaroc@mmsp.gov.ma

Réforme de l'Administration et la Fonction Publique

@MRAFP_MA

@MRAFPMAROC

www.gouvernement-ouvert.ma

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC